ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

dakhil eubays hamid

Dr. Jumana Abdul-Mahdi

Wasit University / College of Education for Human Sciences

Email:
Kutapa24@gmail.com
jumana@uowasit.edu.iq

Keywords:

Tfayyesh , morphological rulings, illiteracy of verbs ,

Article info

Article history:

Conclusion: The approach of Muhammad bin Yusuf Tfayyesh in morphological evaluation rulings Explanation of illiteracy of verbs as a model.

A B S T R A C T

To proceed, it is not hidden from the students of the Arabic language the great role of the science of morphology, or the importance of morphology in preserving the Arabic language, its formulas, and its structures, as Arabic scholars have laid in it normative foundations, and evaluative provisions that show the eloquent one from another, and the Arabic from the non-Arabic, and how to generate vocabulary according to the development Linguistic use as a result of the development of life and its requirements; Therefore, we chose to study one aspect of this science, which is the aspect of the morphological orthodontic rulings of one of the obscure commentators of Lamism in the Arab East, and he is Muhammad bin Yusuf Tfayyesh (d. Yusuf Tfayyesh, then the concept of evaluative rulings, and his methodology in presenting them, to show his method clearly, and among the results of the research: - An explanation of the illiteracy of actions by Muhammad bin Yusuf Tfayyesh is one of the largest explanations, as it is noted in it the large number of comments, rulings, and elaboration in explaining morphological issues, and it came in four parts

- The morphological evaluative judgment is represented by the issue on which the evaluative judgment was applied. The morphological standard may be different from the grammatical, and different from the linguistic.

© 2023 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol50.Iss2.3479

منهج محمَّد بن يوسف أطفيّش في الأحكام التقويميّة الصرفيّة
شرح لامية الأفعال انموذجا

الباحث: داخل عبيس حميد أ.م.د. جمانة عبد المهدي جاسم
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الإنسانيّة

الملخص

لا يخفى على دارسي اللغة العربية الدور البالغ لعلم الصرف، أو أهمية التصريف في حفظ اللّغة العربيّة، وصيغها، وأبنيتها، فقد وضع علماء العربيّة فيه أسس معياريّة، وأحكام تقويميّة تبيّن الفصيح من غيره، والعربيّ من الأعجميّ، وكيفية توليد المفردات بحسب تطور الإستعمال اللغويّ نتيجة تطور الحياة ومتطلباتها ؛ لذا اخترنا دراسة أحد جوانب هذا العلم وهو جانب الأحكام التقويميّة الصرفيّة عند أحد شرّاح اللاميّة المغمورين في المشرق العربيّ وهو محمد بن يوسف اطفيش(ت١٣٣٢هـ) في شرحه عليها بكتابه المسمى بشرح لامية الأفعال، لذا سنعرض في هذا البحث تعريفا موجزا باللامية وناظمها و بالعلامة محمّد بن يوسف أطفيش، ثم مفهوم الأحكام التقويميّة، ومنهجه في عرضها، لتبيّن منهجه بصورة جليّة.

الكلمات المفتاحية: أطفيّش ، الأحكام التقويميّة ، لامية الأفعال

لَامِيَّة الأَفْعَالِ وناظمها وشرُوحهَا :

نظّم اللّامِيَّة جمَال الدّين مُحمّد بن عبد الله بن مُحمّد بن عبد الله بن مَالِك الطَّائِيّ المتُوفَى سنة (ت٦٧٢هـ)، إمَام اللّغُويين فِي عصرهِ ، ولهُ مُؤلفَات فِي القرَاءات، والحدِيث الشّرِيف، وعلوم العربيَّة، فمِن مُؤلفَاتهِ فِي علُوم العربيَّة (تسهِيل الفُوَائد وتكمِيل المقَاصد) في النّحُو، وله شَرح عليه (عمدة الحَافِظ وعِدَّة اللّأفظ في مبَاديء النَّحو)، (وإيجَاز التّعرِيف في علم التّصرِيف)، (والتّعريف في ضرُوري التّصريف)، ومن مَنظُوماتهِ في النّحو، والصّرف (الكَافِية والشَّافية)، وشرحه لهَا (والخُلاصة) التي اشْتهرتْ بِاسم الإلفِية [١] .

نسبة ابن مَالِك إلى جَيّان – بِفتح الجِيم، وتشدِيد اليَاء كذَا ضبطها ياقوت الحمُويّ، وصَاحِب القَامُوس والمقرِي– بالأندلس التي بها ولِد.[٢] وفي ولادة ابن مَالِك اختلفت الرّوايَات في سنة ولادتهِ، وفي أصح الأقْوال كَانتْ ولادته في سنة ٦٠٠ لِلهجرة عَلى رأي السّيوطِيّ، وينقل عنه أنَّهُ: " جمَال الدّين بن مالك ولد سنة ستمائة، ومات في شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة"[٣]، ووافقه ابن كثير[٤]، والدّمامِينيّ، الّذي ترجم عن حياتهِ بِقوله: " هُو الإمام العلامة المقرئ النّحويّ اللّغويّ الحَافِظ المَشهُود بِجلالة القدر، ورفعة الدّرجة جمَال الدّين أبو عبد الله مُحمّد بن عبد الله (ابن مُحمّد بن عبد الله) أيضًا ابن مَالِك الطّائيّ الأندلسِيّ الجَيّانِيّ (بجيم مفتوحة وياء مثناة من تحت مُشددة فألف فنون فياء) (نسب) (نسبة إلى جَيّان) بلد من بلاد الأندلس. ولد في سنة ستمائة، توفَى بِها فِي شعبان سنة اثنين وسبعين بِالياء الموحدة، وستمائة– رحمة لله تعالى عليه – ودفن بِفسحِ جبل قَاسِيون " [٥].

شارحها محمّد بن يوسف إطفيش:

و قبل الدخول في منهج العلامة محمد بن يوسف اطفيش في عرضه للأحكام الصرفيّة، أجد لزاما عليّ أن أبيّن ماهية لامِيّة الأفْعال، فهي مَنظُومة صرفِية بلغتْ (١١٤) بيتاً مَع مُقدمتها، وخاتمتها وهي مِن البَحر البسِيط، ولهَا أسْماء عدّة مِنها (المفتاح فِي أبنية الأفْعَال)[٦]، و(لامِيَّة أبنية الأفْعَال)[٧]، وأشهر **أسْمَاءهَا** (لامِيَّة الأفْعَال) اِسوةً بِحرف رويها الّذِي هُو اللّام، واضَافة لفظة (الأفْعَال) إليها يفسرهُ الشّيخ العلامة إطفيّش بقوله: " النَّاظِم خصَّ هذَا النّظم بِالفِعل، ومَا اجْتمع معه فِي الاشْتقَاق"[٨].

واخْتص عنوان النّظم بِالفعل من دون المشتقات على رأي محمد بن يوسف اطفيش؛ يرجع إلى انَّ " التَّصرِيف في الفِعل أصْل لِكثرة تغييره، بِظهُور الاشْتقاق فيه" [٩]؛ وعليه ينسجم اسم اللامِيَّة مَع مَضمُونها يقُول العلامة إطفيّش: " النَّاظِم خصَّ هذَا النّظم بِالفِعل، ومَا اجْتمع معه مِنَ الاشْتقَاق، وهُو الوصف، والمصدر والزّمان والمكَان، والآلة، ... ومعنى اجْتمَاعه مَع المصدر فِي الاشْتقَاق اشتقاق أحدهما مِن الآخر علَى خلاف " [١٠]

وقدْ تنَاولتْ اللّامِيَّة فِي أبياتها المَوَاضِيع الصّرفِيَّة مِن تجرد، وزيَادة، والإلحَاق، والاشْتقَاق، وما امْتَازتْ به اللّامِيَّة اليجازِ، في عرضِ المَواضِيع الصّرفِيَّة وأجد أنَّ علّة نظمها تدُور حُول المَنهج التّعلِيمِيّ الّذِي كَانَ سَائداً فِي عصرِ النَّاظِم اذْ تمثل الاسَاليب الشّعرية إنْموذجاً لتسهِيل درَاسة المبَانِيّ اللّغويَّة .

وقد بدأتْ لامِيَّة الأفعال بِبابِ إبنية الفِعل المجرد، وتصَارِيفه مِن دون ذكر المُقدمَات الصّرفِيَّة كحدُود علم الصّرف وبيان المِيزان الصّرفِيّ، وفي اللامِيَّة يتضحُ إنَّ ابن مالك أرَادَ أنْ يستوفِي فيها مَا لَم يستُوفِيه في مَنظُومتهِ (الإلفية)، فالنَّاظِم بيّن فيها حدّ التّصرِيف وفي الإسم حقه من الأوزان المجردة، والمزِيدة، مَع بيان المِيزان الصّرفِيّ، إلى غيرِ ذَلِكَ مِن المُواضِيع كالتّصغِير، والنّسب، والوقف، والإمَالة، والإبدَال، والإعلال، والإدغام[١١] .

وقد جَاءَتْ لامِيَّة الأفْعال لتوفي (الفعل) حقَّه إذَا كَانَتْ اللّامِيّة أمتدادًا للّإلفية في ما يخصُ التّصرِيف، فإنَّ لهَا صلة وثيقة إيضًا بِمَنظُومته الشَّافيَّة الكَافيَّة؛ التي عالجتْ قضايا علم الصّرف في أربعةِ وسبعين بيتاً[١٢]، أمَّا اللّامِيَّة، فبلغتْ خمسة ومائة بيتاً عدا أبيات المقدمة والخَاتمة ويكُون مَجمُوع أبياتها (١١٤) بيتاً، حيث ذَكرَ النَّاظِم تفصِيلاً وافياً لِلمسَائل الصّرفيّة [١٣] بِالأفعَال كالتي ذكرها في الأمر، وتضمَّنتْ اللّامِيَّة الكثير مِن الصِّيغ الشَّاذة والتي لَم تحوها (الشَّافيَّة الكَافيَّة) وفي فصل المصدر الميمِيّ، واسمِي الزمان، والمكان، في المَنظُومتِين دلالياً واضحاً على ماتقدّم[١٤].

وفي مَوضُوعَات التي تناولتها اللّامِيَّة فِي أبياتِها، فهي بدأتْ بِمقُدمة فيها تحمِيد الله، والثّناء عليه وفي الصّلاة علَى النّبِي، وآلهِ، وصحبه، وفِيها تَذكِير بِتصرِيف الفِعل بِاللّغة، وأبوابهِ، والتّنوِيه لِلنظم التي قِيلتْ فيه، وكَانَتْ المُقدّمة مِن أربع أبيات بدء النَّاظِم بِقُوله:

الحَمدُ للهِ لا أبْغي بِهِ بدلاً حَمداً يبلغُ من رِضوانهِ الأملا[١٥].

وقد تعاقب عليها أهل اللغة بالشرح، والتحليل، والتعليل ، وبالاستشهاد على مسائلها الصرفيّة بشواهد متنوعة، أو التمثيل لأبنيتها الصرفيّة، فكانت لاميةُ الافعالِ منبعا لكثير من المؤلفات من وقت تأليفها إلى يومنا هذا. ومن تلك المؤلفات الشروح التي شرحت ابياتها بتفاوت في المنهج بحسب ما يمتلكه الشارح من أدوات لغويّة، ومن تلك الشروح مَطبُوع، ومنهَا ما يزال مَخطُوطاً:

١- شَرْحُ ابن النَّاظِم بدر الدِّين مُحمَّد بن مَالِك (ت٦٨٦هـ)، (زُبدة الأقْوَال فِي شَرحِ قصِيدة أبنِية الأفْعَال).

٢- شَرح البِجَائِيّ (سيدي مُحمّد بن أبِي البِجَائِيّ (ت٧٤٤هـ).

٣- شَرْح مُحمَّد بن دهقَان النّسفِيّ، (ت٨١٨هـ)، ويسمَى شَرحه (شَرْحُ تصرف المِفتَاح).

٤- شَرْحُ مُحمّد بن عبَاس التّلمسَانِيّ (ت٨٧١هـ)، وسمِي شَرحه: (تحقِيق المقَال وتسهِيل المنَال في شَرحِ لامِيَّةِ الأفْعَال).

٥- شَرحُ محمّد بن عبد الدَّائِم البَرمَاوِيّ، (ت٨٣١ هـ).

٦- فتحُ الأقْفَالِ وحلّ الإشْكَالِ بِشرحِ لامِيَّةِ الأفْعَالِ لِجمَالِ الدّين بحرق الحضرمِيّ اليَمنِيّ (ت٩٣٠هـ) – وهو المسمَى بِالشَّرح الكبِير.

٧- شَرْحُ بحرق محمد بن عمر الحضرميّ (ت٩٣٠هـ) على لامية الأفعال (الشرح الصّغِير).

٨- شَرحُ عبدالكَرِيم بن مُحمّد الفكُون القسمطِينِيّ (ت١٠٧٣هـ).

أما الشارح ههنا، فهُو أمْحَمَّد [١٦] بن يوسف بن عيسى بن صَالِح بن عبد الرَّحمن بن عيسى بن اسْمَاعِيل بن مُحمد بن بكر الحفصِيّ إطفيّش. [١٧] أضَاف الشّيخ إطفيّش إلى اسمه (محمّد) همزة قطع مَفتُوحة مَع سكُون المِيم الأوْلَى (أمْحَمَّد) وذَلِكَ لِيمِيز اسمه عن اسْم النَّبي الأكرم صلَى الله عليه وآله ، ذَلِكَ حتَى لا يتعرض اسْم النَّبي الأكرم لِلإهَانة إذَا اسْتحق الأهَانة مِن تسمَى بِهذا الاسْم [١٨]؛ لكن ما أثبت على أغلب كتبه المطبوعة (محمد) من دون همزة تسبق الحاء،وإطفيّش كلمة بربرية مركبة من ثلاث كلمَات (أطف) بمعنى أمسك ، (إيا) بمعنى أقبل ، و(آش) بِمعنَى كل، يُقالُ : أنَّ أحد أسلافه لقب بِهِ لِمناداته صديقاً له يدعُوه إلى الطّعام ، وقد ولِد محمّد إطفيّش سنة (ست وثلاثين ومئتين وألف لِلهجرة – ألف وثمَانمَائة وعشرين لِلميلاد) (١٢٣٧ هـ الموافق لسنة ١٨٢١م)، واجْمعتْ المصَادر التي ترجمتْ له إنَّ ولادته كَانتْ فِي وطنه الجزائر فِي بلدة (يَسْجن)، ومنهم من ينقل أنَّهُ ولِد فِي بلدة يزقن غردَاية، [١٩] جنوب الجزائر سنة ١٢٣٦هـ الموافق لسنة ١٨٢٠م [٢٠].

كَانَ الشّيخ مِن أكابر العلماء بِالفقهِ، والأدب، واللّغة، والتّفسير، ومِن رجَال النّهضة الاصلاحيّة في الجزائر حفظَ القرآن الكرِيم واستظهره وهُو ابن ثمانِي سنين [٢١].

أمَّا ألقَابه، ف"هي كثِيرة مِنهَا: (الميزابِيّ، المُصَعبِيّ، اليسْجُنيّ). وهذِهِ نسبة إلَى بلده، ومنهَا مَا هُو نسبة إلَى أصلهِ، ونسبه وهي: (الحفصِيّ، العدويّ)، والحفصِي مَنسُوب إلَى الحفصِيين العَائلة المَالكة بِالمغرب"[٢٢]. ونسبه يتصل إلَى أبِي حفص عمر بن الخطَاب– رضي الله عنه– ، والعدويّ نسبة إلى عدِي بن كعب القرشِيَ جد عمر بن الخطاب– رضي الله عنه[٢٣]

ويُنقل أنَّ وفاته كانَتْ أثر مرض ألمّ بهِ استمرَ لثمانية أيام في بلدته بني يسجن، الّذِي بِهِ وافقته المنية يوم السّبت ٢٣ ربيع الثّانِي سنة ١٣٣٢ هـ الموافق لشهر مارس ١٩١٤ م عن عمر يناهز التّسع وثمانين عامًا [٢٤] .

الأحْكَامُ التَّقويميَّة الصَّرفِيَّة فِي شَرحِ لَامِيَّةِ الأفْعَالِ لمُحمّد بن يوسف أطفيّش

توطئة

الحكم اللّغُويّ يُمثلُ خُلاصة المسألة اللّغويّة، ونتَاج التَّحلِيل العلمِيّ لهَا، وهُو يُعد مِن أسَالِيبِ الإيْجَاز فِي بيان التّوجيه الصّرفِيّ، أوْ النّحُويّ في الدّرَاسةِ اللّغويّة، وقدْ اسْتعمله اللّغويُون فِي شتى درَاسَاتهم، وَمنَاهجهم اللّغويّة، وبينُوا مِن خلاله الكثير مِن المبَانِي، وَالأختلافات التي قدْ تشكل علَى طَالِبِ اللّغة، والحكم فِي اللّغة " مَعْرُوف حكم يحكمُ حكمًا. وَالله عزَّ وَجلَّ الْحَاكِم الْعدْل وَالْحكم الْعدْل فِي حكمهِ" [٢٥]، وفِي المقاييس : " (حَكَمَ) الْحَاءُ وَالْكَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَنْعُ. وَأَوَّلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ. وَسُمِّيَتْ حَكَمَةُ الدَّابَّةِ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهَا، يُقَالُ: حَكَمْتُ الدَّابَّةَ وَأَحْكَمْتُهَا. وَيُقَالُ: حَكَمْتُ السَّفِيهَ وَأَحْكَمْتُهُ، إِذَا أَخَذْتَ عَلَى يَدَيْهِ"،[٢٦] وعند ابن مَنظُور " الحُكمُ هُو العلم، وَالفقه، والقضَاء بِالعدل ... والعرب تقولُ : حكمتُ وأحْكمْتُ ، بِمعنَى : منعتُ، ورددتُ. ومن هذا قِيلَ: لِلحَاكم بين النَّاس حَاكِم، لأنَّهُ يمنعُ الظَّالِم مِن الظلمِ " [٢٧] .

وفِي الإصْطلاحِ، الحكمِ: هُو توجِيه العلّة، أوْ هُو إسنَاد أمر إلى آخر إيجاباً، أَوْ سلباً"[٢٨]. وَالحُكم هُو: " القضَاءُ فِيما يلزم مِن الأمور لزوم الحُكم المقضِي بِهِ، وَالّذِي لا يجوز أنْ يتخلفَ، أوْ يتأخر"[٢٩]، أوْ "هُو مَا يجري عَلى الفرعِ مِن أحْكَام الأصْل صرفاً، وَنحواً، وإعرَاباً"[٣٠]. وَالحُكم اللّغويّ هُو مِن أحدِ أركَان القِياس الأربعة التي هي: (الأصل – وهُو المقيس عليه، وَالفرع – وهُو المقيس – وَالعلّة الجَامعة بين الأصْل، والفرع – والحُكم الّذِي نسبته لِلفرعِ) .[٣١]

وَالتّقويم لغة مِن: " الإقَامة. وَالقِيمة: واحدة القِيَمِ، وأصْله الوَاو لِأنَّهُ يقومُ مقَام الشّيء. يقالُ: قومتُ السّلعة. وَأهل مكة يقولون: استقمت السّلعة، وَهمَا بِمعنَى. وَالاسْتقَامة: الاعْتدَال. يقالُ: اسْتقَامَ له الأمر. وقوله تعَالَى: {أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْغْفِرُوهُ}،[٣٢] أي فِي التّوجُّه إليه دون الآلهة. وقُومتُ الشّيء، فهُو قَويمٌ، أي مُستَقيمٌ. وَقولهم: مَا

أَقْوَمَهُ، شَاذٌّ. وقُوله تعَالى: {وَذَلِكَ دِينُ القَيِّمَةِ}،[٣٣] إنَّمَا لِأَنَّهُ أَرَادَ المِلَّة الحَنِيفيّة. وَالقوامُ: العَدْلُ. قَالَ تعالَى: {وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}[٣٤]. وَقوَامُ الرّجلُ أيضاً: قَامَتُهُ وَحسن طوله. والقوميّة مثله. وَقوَام الأمر بِالكَسْر: نظامه وعِمَاده. يقَالُ: فلانٌ قِوامُ أهل بيته وقِيامُ أهل بيته ".[٣٥]

وفِي لسَان العرب: " القيَّمَ، أوْ قوَّم، يُقيِّمُ، أو يقُّومُ، إذَا اعْطَى قيمة لِلشيءِ، ومنه التَّقوِيم وهُو مُشتَق مِن الفِعل (قوَّم)، فيقَالُ: قوَّم المَعُوج بِمعنَى: عدَّله وَأزَال اعوجَاجه، وَقوَّم الشّيء بِمعنَى قدره ووزنه، وحُكم عَلى قِيمتهِ، وَأسْتقَامَ: إعْتدل، وأستوَى، وَقَدْ وردّتْ مشتقات عدّة لِلفعل (قوَّم) فِي القرآن، مِنها: لفظة أقوم، قَالَ تعَالَى: {إِنَّ هَذَا القُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ}[٣٦]". [٣٧]

ومِنَ المعَانِي المُتقدِّمة يتَّضحُ أنَّ الحُكمَ التّقُويميّ اللّغُوي يُرَادُ بهِ بيان مَا يُحكمُ عليه مِن منزلة لغويّة، مِن صحة، وضعف، وقلّة، أوْ كَثرة، ومَا شَاكِل ذَلِكَ، فكُلّ مَا يُوضحُ منزلة التّوجيه إنْ كَانَ صرفياً، أوْ نحوياً هُو حُكم، وسُميَّ تقويميّ، لأنَّ بِهِ يُرادُ تقوِيمَ ذَلِكَ التّوجِيه، وَذكر مَا يحقُ لهُ مِن رتبة لغويّة. فَالحُكم التّقويميّ يطلقهُ دَارِس اللّغة لِقصد بيَان مَا يُخَالف بِهِ التّوجيه عن غيره مِن مسَائل، وبيَان مَحله، ومرتبته اللّغويّة. وعَلى هذا المعنَى فَالحُكم التّقويمِيّ يُمثلُ القِيمة الوَاقعيّة، لِلإسْتدلَالِ، والتّوجيّه اللّغويّ المأخُوذ على وَفق قراءة النّصُوص، والقواعد التّقعيديّة، التي تسَالم عليها روَاد اللّغة.

لَم تكُنْ الأحْكَام التّقويميّة اللّغويّة تُطلقُ من دون مِعيَار، أوْ ضَابِط مُعين إذْ إنَّ اللّغويّ كثيراً مَا يعتمد فِي ذكرهِ لِلأحْكَام، عَلى مَا سبقه مِن آرَاءِ وتوجيهات سوَاءًا كَانَتْ صرفيّة، أمْ نحويّة، وفِي حدُود الأحْكَام اللّغويّة كَانَ سيبويه أوّل مِن أوجد لِلحُكم اللّغويّ حدَّ يُبيّنُ مَاهيته ودوَاعِي إطلاقه يُقولُ فِي بَابِ الاسْتقَامة مِن الكلام، والإحَالة: " فمنه مُستقِيم حسنٌ، ومُحَالٌ، وَمستقِيمٌ كذبٌ، ومُستقِيمٌ قبِيحٌ، ومَا هُو مُحَالٌ كذبٌ. فأمَا المُستقِيم الحسن، فقُولك: أتيتُك أمْسِ وسأتِيك غداً، وسأتيك أمس. وأمَّا المُستقيم الكذب، فقولك: حَملتُ الجبلَ، وشربْتُ مَاء البَحر " ونحوه. وأمّا المستقيم القبِيح فأنْ تضعُ اللّفظ فِي غيرِ مُوضعه، نحُو قولك: قدْ زيداً رأيتُ، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذَا. وأمَّا المحَال الكذب فأنْ تقُول: سوف أشربُ مَاء البَحر أمسِ. " [٣٨]

فمِن هذَا النَّص يتبيّن أنَّ سيبويه بيّن ضَابطاً لِمعرفة حُكم المستقِيم الحسن، وَالمحَال، وَالمستقِيم الكذب، والمستقيم القبِيح، ومَا هُو محَال كذب، وَأفرد لِكُلّ مِنها مثالاً يوضّح حدّهَا وَالمرَاد منهَا، فَالمستقيم الحسن هُو كُلّ مَا وَافق قِياس اللّغة وَطَابق معنَاه لفظه، والمستقِيم الكذب مَا وَافق التّقعِيد اللّغُوي دون أنْ يكُونَ لهُ وَاقِع عقلي، أمَّا القبِيح فعرفه بِأنْ تضعَ اللّفظ فِي غيرِ موضعه، وَالمحَال هُو مَا لَم يتلائم زمنه بِمستقبلهِ، وَذكرَ بِأنّه محَال كذب كونه ممَّا لا يصح عقلاً، ومنطقاً .

وقد قسَّم السُّيُوطِيّ الأحْكَام إلَى اقسَام عدَّة بِاعتبَار الاسْتعمَال النّحويّ ، وَالاقسَام عَلى النّحو الآتي[٣٩] :

١.الوَاجِب: كرفعِ الفَاعِل، وَتأخِيره عن الفِعلِ، ونصب المَفعُول، وجرّ المضَاف إليه، وتنكِير الحَال والتّمييز .

٢.المَمنُوع: كأضدَاد مَا ذكر فِي الوَاجِب .

٣.الحسن: كرفع المُضَارِع الوَاقِع جزَاء بعد شرط مَاضٍ.

٤.القبيح : كرفع المُضَارِع الوَاقِع جزَاء بعد شرط المُضَارِع.

٥. خلاف الأوْلَى: كتقدِيم الفَاعِل فِي نحُو: ضربَ غِلَامهُ زيداً .

٦.جَائِز عَلى السّوَاءِ : كحذفِ المبتدأ، أوْ الخبر واثبَاتهمَا حيث لا مَانِع مِن الحذفِ ولا مقتضى.

ثمّ ينتقلُ السُّيُوطِيّ لِبيَان المَمنُوع بِالجرِ وهُو عنده عَلى أربع صور، ومَا هُو عَلى خلَاف الأوْلى وهُو علَى صُورتِين، ومَا هُو قبِيح بِحالة الرّفع وهُو عَلى أربع صُور، ومَا يستحسنُ فِيه النّصب، أوْ الجر وهُو فِي أربع صور، ويذكر الوَاجِب وفيه صُورتِين، ومَا تجوزُ فِيه الأوجه الثّلاث عَلى السّواءِ وهُو بِصورتِين، وبعدهَا ينتقلُ لِبيان مَا اسمَاه بِالرّخصة، وعرفه بِمَا جَازَ اسْتعمَاله لِضرُورة الشّعر ويتفَاوت حسناً، وقبحاً، ثمّ يقسّمُ الضّرورة إلَى حسنةٍ، وقبيحةٍ ، وسهلةٍ، والأقبح [٤٠].

والفرق بين الحُكم التّقويميّ الصّرفِيّ عن مثيلهِ النّحويّ ان الأول يكون متمثلاً بِالمسألة التي أُطْلق الحُكم التّقويميّ عليها فإنْ كَانَتْ المسألة صرفية عُدَّ هذا الحُكم صرفِياً، وإنْ كَانتْ نحويّة، فهُو حُكم نحويّ، وقدْ يكونُ هنَاك ثمّة فَارِق آخر بين كلًا الحكمِين وهُو حَاصِل مِن المعيَار الّذي أوجد الحُكم فَالمعيَار الصّرفِي قدْ يختلفُ عن النّحويّ، فمثلاً نجدُ الكلام المُستقِيم فِي النّحو هُو مَا وردَ عَلى وفقَ ضوَابط التّقعيد اللّغويّ فِي حين يكُونُ المُستقِيم الصّرفِيّ هُو فِي مَاجَاءَ وفق المقَاييس البنيويّة لِلمفردةِ.

وفِي شَرحِ لامِيَّةِ الأفْعَال ذكرَ العلامة إطفيّش الكثِير مِن الأحْكَامِ التّقويميّة بِمختلفِ مستويَاتهَا، وقدْ انْفرد عن شرَاح الامِيَّة بِهذا الصّدد إذْ أنَّ بقية الشّرَاح وصل عَلى إطْلاقِهم عَلى الأحْكَامِ التّقويمِيَّةِ إلَى المستوى اليسير قياساً بمّا دونه العلامة إطفيّش ومِن هذَا التّفَاوت بِالنّسبة أصْبحت المقَارنة بِالأحْكَامِ التّقويميّة، وطبِيعة إطلاقها عَلى المسَائل الصّرفيّة لاتصل بِمستوى النّقَاش مِن قلّة وعدم التّوازن فالكثِير من المسَائل التّصريفيّة التي لا نجدّ لهَا نظِيراً نقَارن فيه بينها وبين مَاوردَ عند العلامة إطفيّش، والأمر لَم يتوقفْ علَى التّفَاوت أطلاق الحُكم وإنَّما تعدِي إلى أسْلوب، ومسَائل الصّرفيّة، وطبِيعة شَرَاح أبيَات اللامِيَّة، فقدْ نجدُ اسهَاباً عند العلامة إطفيّش ليس لهُ بظِير عند بقيّة الشّرَاح، أوْ بالأحرى قد لايتجاوز الأسطر المعدود، فمَا يركّزُ عليه العلامّة إطفيّش فِي شرحهِ قدْ يوجزه الأخرون، أوْ يهملونه كمَا حصلَ فِي شَرحه لأبيَات مقدّمة اللامِيَّة مِن كلَام علَى الصّلاة علَى النّبي وبيَان (الآل) ومَا إلَى ذَلِكَ.

ومن يطلع على كتاب شرح لامية الأفعال لمحمد بن يوسف اطفيش لملاحظة منهجه في عرض الأحكام التّقوِيميَّة، يجد أنه أختطّ لنفسه منهجا خاصا، إذ لم يكتف بإطلاق الأحكام التّقوِيميَّة، وإنما **كان يعرّفها ويوضّح مفهومها ، وينقل آراء العلماء في ماهية الحكم في صفحات متفرقة بحسب مايتطلبه الشرح**؛ ليكون منهجه التعليميّ غير مبهم في مواضع عدّة في شرحه لذلك النظم، من تلك التّعرِيفَات التي بينها العلامة إطفيّش، ما يأتي:

أولاً– حُكم الضّعِيف: " والضّعيف مَا يكُون فِي ثبوته كلام كقُرطَاس بِالضّمّ، قَالهُ الطّبلَاوِيّ أي مَاتنَازع العلماء فِي ثبُوتهِ عَن العرب" [٤١]، وفِي مَوضِع آخر، يقُولُ: " الممتنع، والضّعِيف لا استحسَان فِيهمَا... وأجِيب عن صور الضّعُف أيضًا بِأنَّ المرادَ بِالاسْتحسَان خلاف الاسْتقبَاح، والضّعِيف لاقبُح فِيه وإنْ قوبلَ بِالحسنَى بناءً عَلى إنَّ المُرادَ بِالحُسنِ خلاف القَبِيح، والضّعِيف"[٤٢].

ثَانيًا– حُكم الفصيح: " والفصِيح قِيل مَاتكلمَ بِهِ العرب قلّ، أَوْ كثر، ووَافقَ القِيَاس، أَمْ خَالفه كذا قِيلَ، والحق أنَّ الفصِيح فِي المفردَات مَا سلم مِن تنافر الحرُوف والغرَابة، ومَخَالفة القِياس اللّغوي، وفِي المَركبَات مَركب سَلم مِن ضعف التَّأليف، وتنافر الكلمات والتّعقِيد، مَع فصَاحتها كما بسط فِي علمِ المعَانِي " [٤٣]، وفِي مَوضِع آخر يقُولُ : " والفصِيح مَاكثر استعماله " [٤٤].

ثَالثًا – حُكم القلِيل:"والقلِيل ضد الكثِير وربّما ينحصرُ وجوده فِي القلائل، وقَالَ ابن هِشَام[٤٥]: القلِيل دون الكثِير ... وربّما يستعملُ بِمعنَى النَّادِر الّذي هُو أقل القلِيل، وهذَا بِحسبِ الاصْطلَاح وإلّا فحق القلِيل إطلاقه علَى القلّةِ جدًا، وعلَى القلّة دونها. قَالَ فِي النّهَاية: وقدْ يطلقُ القلِيل علَى مَالا يكاد يوجدُ كأحيَاء الموتَى فِي العَالم فإنَّهُ مَخصُوص بِعيسى " [٤٦] فيلاحظ ههنا ان محمد بن يوسف اطفيش عرّف القليل بما يغايره من الصفات ، بقوله والقليل ضد الكثير، ثم بيّن أن بعض المسائل الصرفيّة قد ترد بمعنى النادر (ربما يستعمل بمعنى النادر) أي أي ورد استعمال القليل مرادفا للنادر، إلا انه يرى صحة اطلاقه على القلة جدا بالاستعمال، أو القلّة.

رَابعًا– حُكم المطّرد: " قَالَ صَاحِب الخَصَائِص [٤٧]: المطّرد مَا اسْتمر وهُو مطّرد فِي القِياس، والاستعمَال، وهُو الغَاية المَطلُوبة: كقَامَ زيد، وضربْتُ عمرًا، ومررْتُ بِسعيدٍ، ومطّرد فِي القِياس شَاذ فِي الاسْتعمَالَ كمَاضِي يدعُ، ويذرُ، ومطّرد فِي الاسْتعمَال شَاذ فِي القِياس كإستحوذ ". [٤٨]

خَامسًا– حُكم الغَالِب: " والغَالِب هُو أكثر الأشْيَاء، لكنه يتخلفُ قَاله ابن هِشَام، أيْ : كُون الشيء علَى حَالة مَخصُوصة أكثر كالصّحةِ بالنّسبةِ إلى الأنسان، فإنَّهُ علَى الصّحة أكثر، فَالغَالِب فِيه الصّحة، والكثِير مَاشَاعَ وجُوده ولَم يبلغْ مَبلغ الغَالِب . قَالَ شَارِح الهرُوِي: كالمرضِ فِي الأنْسَان، وَيرَادفه الفَاشِي سوَاء وَافق القِياس، أَمْ خَالفه. قَالَ ابن هِشَام فَالعشرون بِالنّسبة إلَى الثّلاثة وعشرين غَالبهَا، والخمسة عشر بِالنّسبة إليها كثِير، والثّلاثة قلِيل، والوَاحد نَادِر " [٤٩] .

سَادسًا– حُكم الكثِير: " مَاشَاعَ وجوده، ولَم يبلغْ مَبلغ الغَالِب" . [٥٠]

سَابعًا– حُكم الشّاذ: " مَافَارق مَاعليه بَابه، وانْفرد إلى غيره، وَقِيلَ: هُو فِي اسْتعمَالهم مَا خَالف القِياس قلّ، أَوْ كثُرَ، أيْ: هُو المرَاد حيث أطلق " [٥١]، وفِي مَوضِع آخر يقولُ : " فَالشَّاذ هنا مَاخَالفَ القِياس، ولو كَانَ كثِيرًا أفصح، فكُلّ، وخذَ، ومرّ شَاذ كثِير، وأفصح مِن أوْخذّ، وأوْكلّ،
وأوْمرّ " [٥٢].

ثَامنًا– حُكم الفَاشِي: " مَا كثر اسْتعمَاله، وافق القِياس، أمْ خَالفه، نحو: وأمرّ بِالعطف، فأنَّهُ كثِير وَافق القِياس " [٥٣].

تَاسعًا– حُكم النَّادِر: مَاقلَّ وجوده ولو وَافقَ القِياس نحو: أوْكلّ ، أوْخذّ ". [٥٤]

عَاشرًا– حُكم الاسْتحسَان: " والمرضاد بِالاسْتحسَان الجواز المطلق، والصّحة... وقدْ يجَابُ بإنَّ المراد بِالاسْتحسَان مطلق الجوَاز، أَوْ الاستحسَان فِي الجملة ... المراد بِالاستحسَان خلاف الاسْتقبَاح" [٥٥].

الحَادِي عشر– حُكم الضّرورة : " الضّرُورة تردُّ الشّيْء إلَى أصْلهِ " [٥٦]، وفِي مَوضِع آخر" الضّرورة مَالا مَندُوحة لِلشَاعِر عنه " [٥٧].

- **كثرة اطلاق الأحكام :**

وعند مقارنته بالشروح الأخرى للامية الأفعال وجدنا **أنه انْفردَ بإطْلاقه الكثِير مِن الأحْكَام التّقويمِيَّة بِخلافِ سَابقيه من شُرَاح لامِيَّة الأفْعَال**، فقدْ تعددتْ لديه الأحْكِام فِي أغلبِ المسَائل الصّرفِية التي ناقشها فِي حين قلّتْ تلِك الأحْكَام عند بقية الشُراح مُقارنةً بِمَا دوّنه العلامة إطفيّش، ومِنهم ابن الناظم، فقد تبيّن انَّ شَرْحَ ابن النَّاظِم للامِيَّة الأفعَال، فنجدُ أطفيش فِي بعض الأحيَان يطلقُ الحُكم التّقويمِيّ من دون أنْ يذكرهُ الآخرُون بِالمسَالةِ الصرفيّة نفسها، ومِنه استعمَال العلامة إطفيّش **لِحكم الغَالِب** مَاجَاءَ فِي مَسألة مِن مَعَانِي (تَفَعّل) التّكرَار، فقَالَ: " ومِن مَعَانِي تَفَعّل: الدّلالة علَى حصُولِ الفِعل مرة بعد مرة، ويعبرُ عنها بِمواصلة العمل فِي مُهلةٍ، ويعبّرُ أيضًا عنها بِالتّكرَارِ ... قلّتُ : والحق إنَّ المسألة تكُونُ مُركبة، وهُو **الغَالِب** وبسيطه، فيمكن حمل المثَال علَى المُركب إذْ هِي الغَالِب، فيمكن التّدرج فِي فهمها بِفهمِ أجزائها وَاحدة بعد واحد " [٥٨]

ومنها ما ذكره ابن الناظم في مَسألة مَعَانِي (تَفَعّل)، تبيّن انَّ ابن النَّاظِم لَم يتنَاول دلالة الفعل (تَفَعّل) فِي شَرحهِ [٥٩]، أمَّا بحرق اليمنيّ ، وحمد الصّعِيدِيّ ، ذكرُوا أنَّ مِن مَعَانِي (تَفَعّل) التّكرار مرّة بعد مرّة من دون ذكر حُكم الغَالِب[٦٠].

كثرة اطلاق الأحكام واطلاقَ الحُكم مَع فَارق بينه، وبين بعض الشّراح، وهذَا الفَارق قدْ يكُونُ بِمفردةٍ، أَوْ بِحُكمٍ تقوِيمِيّ **آخر مع الأوّل** مِن ذلِك **حُكم الكثِير مَع حُكم الأَوْلَى** فِي مَسألة صِيَاغة اسم الفَاعِل علَى وزن (فَعْلان) قوله: " يُصَاغ أيضًا اسم الفَاعِل علَى قِياسٍ، وكثرةٍ مِن الفعلِ المكسور اللّازم علَى وزن (فَعْلان)، بِفتح الفَاء، وسكون العين، وزيَادة الألف، والنّون فِي الآخر ... ومِن ذلِك فرَح، فهو فرحَان، ووردَ أيضًا هُو فرِحَ بِالكسرِ **هُو أوْلَى، وأكثر**، ووردَ هُو فرُح بِالضّمّ، وفرُوح كصبُور، **ومَفرُوح كمضرُوب، ومعنَاه فَارِح** ". [٦١]

ويقصد بالفعل المكسور، المكسور العين بشرط أن يكون لازما ، وهو من القياس لذلك قال هو أولى ، وأكثر.

وبهذِهِ المسألة يبيّن بحرق اليمنِيّ (ت٩٣٠هـ) أنَّهُ يأتِي اسم الفَاعِل علَى **الغَالِب** علَى وزن (فعلان) من الفِعل علَى وزن (فَعِلَ) اللّازم [٦٢] ؛ لكنّه لم يذكر انه القياس وهو الأولى، وعبّر عن الأكثر بالغالب.

أوْقد يتفق مع أحد الشراح بالحكم التقويمي الصرفي، فيَطلق إطفيّش الحُكم الّذِي يكُونُ مُتفقًا مَع مَا ذَكره أحد الشّراح منهم ابن الناظم بِالمسألةِ الصّرفيّة نفسها، ومِنه مَا ذكره بِحكمِ الجوَاز فِي مَسألة حرف الحلق جَالِب لِلحكمِ قوله: " لنا أنَّ نقولَ: حرف الحلق وجوده علّة بِالنّسبة لجوَاز الفتح، وشرط بِالنّسبةِ لِتحقيق الفتح، فيلزم مِن وجود حرف الحلق جوَاز الفتح بِقضية أنَّهُ عليته " [٦٣] .

ورأى ابن النَّاظِم الجواز بِهذِهِ المسألة بِقولهِ: " إذَا خلا فِعلٌ مِن أنَّ يكُونَ عينه، أوْ لامه حَرفَ حَلقٍ امْتنعَ فتحُ عَين مُضارعِهِ، وَجَازَ فِيها وجْهَان : الكَسرُ والضَّم " [٦٤] ، كمَا اتفقَ إطفيّش بِحُكم الجوَاز مَع بحرق اليمنِيّ (ت ٩٣٠ هـ) [٦٥]، وحمد الصّعِيدِيّ(ت١٢٥٠ هـ) [٦٦] .

ومن منهجه ايضا في عرض الأحْكَام التّقويمِيَّة للمسألة الصّرفيَّة، عدم ذكر علة التقويميّ على الأغلب، فهُو لَم يذكرْ دواعِي بطُلان، أَوْ فسَاد الوزن، كمَا لَم يذكرْ مَا قيسَ عليه مِن أوزَان فِي حالة أطلاقه لِحُكم القِياس، وهُو على هذَا النّحو فِي إغلبِ ذكره لِلأحْكَامِ الصّرفيَّة، كذلِك لَم يذكرْ الشَّارِح سببِ إطلاق حُكم مَا عَلى مسألة صرفيَّة مَعينه مِن دون غيره فهُو يأتِي لِلمسألة، وبِشرحهِ يبين الحُكم فِيها من دون أنَّ يذكرَ الضَّابِط المحدد لِإطلاق الحُكم بِها من دون غيره.

وقد وجدنا أنَّ العلامة إطفيّش فِي إطلاقهِ للأحْكَامِ الصّرفيَّة غالبا ما يتّبعَ المُعجمِيين، والصّرفِيين فِي بيانِ نوع الحُكم المُرتبط بِالمسألة الصّرفيّة، فَالمُعجميُون أطلقُوا أحكَام عدة لغُويَّة عَلى اللّغات، والمُفردَات التي تداولها العرب فِي لهجَاتهِم سواء أكَانَتْ هذِهِ الأحْكَام تدلُّ عَلى قبُول اللّغة، وصحتها كمَا فِي حُكم البلِيغ، والحسن، والقوِي، أَمْ تدلُّ عَلى رفضِ اللّغة، وعدم قبُولهَا، ومِنهَا الضّعِيف، الفَاسِد، والرّديء ... إلى آخرهِ، فهذِهِ الأحْكَام بدتْ مُتفاوتة بِحسبِ رؤية المُعجمِيّ لهَا، وذوقه فيها. وكُلّ هذِهِ الأحْكَام جَاءَتْ من الذّوق اللّغوي الّذي يمتكله المعجميّ، أوْ من الرّؤية اللّغويّة التي يجدهَا النّحاة، ودوَّنها اللّغويون. ومِن هذِهِ الأحْكَام التي سَايِر بِها العلامة إطفيّش المعِيار المُعجمِيّ فِي إطلاقِ أحْكَامه حُكم الضّعِيف ، وهُو بِالمعنَى اللُّغويّ، خلاف القوِي، ويقَالُ: الضَّعْفُ فِي العقل، والرّأي، والضُّعْفُ فِي الجسدِ" [٦٧] والضَّعْفُ فِي المعنَى الاصْطلَاحِيّ : "هُو الّذي لَم يصلْ حكمه إلَى الثّبُوت"[٦٨]، وهُو: ضدّ الْقوة، والّذي أدَّى إلى جعلهِ غير ثَابِت، مَا طرأَ عليه من تغيُّرات. والضّعِيفَ عند السّيُوطِيّ هُو أقلُ درجَاتِ الفصِيحِ إذ حدّه بقوله: "مَا انحطَّ عن دَرجة الفصِيح"[٦٩].

فالمُعجمِيّ يستعملُ حُكم الضّعف حين يريدُ التّعبير عن قلّة الظّاهِرة اللّغويَّة، وضعفهَا فِي الاسْتعمَال، وعدم شهرتهَا، وقدْ أطلقَ المُعجميُون الضُّعف علَى المَادّة اللُّغويّة التي تقلُّ عَن درجة الفصَاحة؛ لِيستدلُّوا بِهِ علَى الرّواية الضّعيفة عِندهم، ومِن ذلِك قول الأزهرِيُّ: " يُقَال بَطَشَ فلانٌ من الحُميّ إذا أَفَاق مِنْهَا، وَهُوَ ضعِيف" [٧٠] ومِنه أيضًا مَاوردَ فِي تسكينِ الهَاء مِن كلمةِ لهجة يقُول الفَارابِيّ: "اللَّهْجَةُ: لغةٌ فِي اللَّهَجَةِ، وهِي ضَعِيفَةٌ" [٧١].

فكان إطلاقَ العلامة إطفيّش حُكم الضّعِيف عَلى كُلّ مَا يراه قلِيلاً فِي اللّغة، والاسْتعمَال مِن ذلك ما ورد في معنى (الهلقم) بِقوله:" وسمِيَّ الأسد هلقمًا لإكتنازِهِ، وشدتهِ، وضخَامة جسمه، أَوْ لِكثرة إبتلاعه، وقدْ يقَالُ: الزّائد المِيم، والأصول (هلَق) بِفتحِ اللّام (يهلِق) بِكسرهَا أيْ : أسرع وهُو ضعِيف. " [٧٢] فقدْ ضَعّف العلامة إطفيّش بيان أصل مُفردة (هلقم) مِن أنَّهُ وارد مِن (هلَق) بِفتحِ اللّام، وكسرهَا، والدّال عَلى الإسرَاع؛ ذلِك لِقلّة، ورودَ الكلمة بِهذَا الأصل بِالاستعمَال اللّغوي، وقدْ تقدَّمَ ما ذكره العلامة إطفيّش فِي تعريفِ الضّعِيف بِقولهِ: " والضّعِيف ما يكون فِي ثبوتهِ كلَام كفُرطَاسٍ بالضّمّ، قَاله الطّبلاوِيّ أي ما تنازع العلمَاء فِي ثبُوتهِ عَن العرب" [٧٣]. ومِن ذلِك أيضًا مَا بيّنه العلامة إطفيّش فِي حُكمِ الاستحسَان الّذي اعتمده العلامة علَى ما ورد مِن النّحويين بِنقلهِ لمَا وردَ مِن جواب ابن ابن هِشام فِي، قولهِ : " أنَّ الاستحسَانَ إنَّمَا يتوقفُ علَى النّظرِ فِي معنَاها الثَّابِت لفاعليها، بِحيث لو حوَّل إسنَادهَا عنه إلى ضمِير المَوصُوف لَم يكنْ لبسَ، ولا قبح ... وفِي تعرِيفِ الخُلاصَة علَى مَا ذكرَ الشّيخ يس عن ابن هشام بِأنهمَا يقتضيَان أنَّ الحسن مِن قولك: زيد حسن صفة مشبهة، مَع أنَّ النّحَاة لا يسمُونهَا صفة مشبهة إلّا إذَا خفضتْ، أوْ نصبتْ " [٧٤] .

وفِي حُكم القبِيح يتفقُ العلامة إطفيّش مَع ما يراه أهل اللّغة فِي إطلاقِ حُكم القبِيح الّذي أطلقه أهل النّحو فِي كتبهم عَلى كُلّ لفظ، استقَام تركِيبه إلّا أنَّهُ وضع فِي غير مَوضعه، كمَا قَالَ سِيبويه: "وأمَّا المُستقِيم القبِيح؛ فأنْ تضعَ اللّفظ في غير مُوضعه " [٧٥]، وفِي مَوضع آخر يفردُ سِيبويه بِهِ مَثَالًا عمّا يُستقبحُ بِاللّغة بِقولِهِ: "وإنْ حملتْ الثَّانِي علَى الاسم المَرفُوع المضمر، فهُو قبِيحٌ، لأنَّك لو قلتُ: اذهَبْ وزيدٌ كَانَ قبِيحًا" [٧٦]، أمَّا فِي مَا يراه العلامة إطفيّش مِن ذلِك قوله: " أنَّهُ لا يقبح حذف مَوصُوف اسم الفَاعِل، وإضَافته إلَى مضَاف إلى ضمِيره نحو: مررتُ بِقاتلِ أبيه، ويقبحُ بِحسنٍ وجهه، وبِرجلٍ حسن وجهه[٧٧].

فإطلاق الحُكم يتفقُ، ورؤية سِيبوية بِإيرادِ حُكم القبِيح الّذي يستقيمُ نحويًا إلّا أنَّهُ جيء بِهِ فِي غير مَوضعه (فمررتُ بِحسنٍ وجهه) صحِيح مِن النَّاحية اللّغويّة النّحويّة إلّا أنَّهُ غير واردَ اسْتخدامه، وهُو ممَّا وردَ فِي غير مَوضعه .

وكان يغلبُ عَلى آرائهِ تقديم رأي البَصرِيين علَى رأي الكوفِيين، وهُو أكثر مَاذَهبَ إليه فِي شَرْحهِ ، كمَا أخذَ بِرأي عُلماء المَدرسة الكوفِية، من قولِهِ: " وقَالَ الكُوفِيون: مِن مَزِيد الثّلاثِي للّإلحَاق (بِفعللهِ)، فوزنه مِن حيث الإلحَاق (فعلل)، ومِن حيث الزّيادة (فعّل) بِتشدِيدِ العين، وذلِك فِي كُلّ مُضَاعِف مِن بَابِ نحو: كبكب، ولملم وذلِك مَقيس ".[٧٨]

- **استعماله صيغ مختلفة للحكم الواحد مشتقة من أصل واحد، فمثلا (قيس)،** عند ذكره لحكم القياس تجده يعبّر بأشكالٍ، ومفردات مختلفة جميعها تدل على الحكمِ نفسهِ، فقد ورد عنده بصيغ عدّة منها:

١ – بصيغة الاسم ومن هذهِ الصيغ والأحكام، مثل: (القِياس)[٧٩]، و(أقيس)[٨٠]، و(المقيس)[٨١]، و(هذا نوع مقيس)[٨٢] ، و(إذ ذاك قياسها)[٨٣]، و(وافق القياس)[٨٤]، و(موافق للقياس)[٨٥]، و(القياسيّ)[٨٦] .

ومِن جوَانبِ إطلَاق حكم القياس عند العلامة إطفيش مِن خلالِ اسْتقرَائنا شرح لاميّة الأفعال عنده لاحظنَا إنّ إطلاقَ حكم القياس يمكنُ أنْ يقسمَ إلى اتجَاهَات عدة:

الاتجاه الأول: بِإطلاق حكم القِياس الّذي ذكرهُ الشَّارِح مَع مَا يقابلهُ بِالشّذوذ بِالاسْتخدامِ، أيّ إنَّ الشَّارحَ فِي هذا المطلب يذكرُ المفردة مَع مَا يُخالفها مِن حكم فيذكرُ الكلمة بحالةِ القِياس ثمّ مَا يقابلُ نفس الكلمة بحالةِ الشّذوذِ، أو مَا يخالفُ القِياس، ومن هذهِ الأمثلة قوله: " مَا وردَ بالضّمّ على القِياس، وبالكسرِ على الشّذوذِ، وهو على خمسةِ الفاظٍ: هرَّ زيدٌ الشّيْءَ يهُرُ بضمّ الهاء نقلاً عن الرَّاءِ المُدّغمة الأولى، وهُو القِياسيّ، وبكسرها لذلك على الشّذوذِ. شدَّه يشُدُّهُ بالضّمّ قِيساً، والكسر شذُوذاً. علّهُ يعُلّهُ بالضّمّ على القِياسِ، ويعلّهُ بالكسرعلى الشّذوذِ . بتَّ الشّيْءِ يبُتّهُ بالضّمّ على القِياسِ، وبالكسرِ على الشّذوذ. نمّ الحديث ينُمّهُ بالضّمّ قِياساً، وينِمُّهُ بالكسرِ شذوذاً"[٨٧].

إنَّ أطلاقَ حكمُ القيَاسِ عند العلامة إطفيش على مَا وردَ بِالضّمّ على القيَاسِ، وبِالكسرِ على الشّذوذِ، كَانَ مُطَابق لحكمِ ابن النَّاظم (ت٦٨٦هـ)، وكذلك لحكمِ بحرق اليَمنيّ (ت٩٣٠هـ)، فِي كتَابهِ فتح الأقْفَالِ وحلّ الإشْكَالِ فِي شرحِ لاميَّةِ الأفْعَالِ[٨٨]، وحكم حمد الصَّعِيديّ (ت١٢٥٠هـ) فِي كتَابهِ فتح المُتعَالِ فِي شرحِ القَصِيدةِ المُسمَاةِ بِلَاميَّةِ الأفْعَالِ[٨٩] .

وبموضعِ آخر يقولُ:"احفظْ الوجهين الضّمّ شذُوذاً، والكسر قياسًا في عينِ مضارع هذهِ الأفعال الثّمانيّة عشر المفتوح عينها المضاعفة اللازمة وهي: صدَّ عن الشّيْءِ يصدُّ بالكسرِ والضّمّ أيّ أعرضَ عنهُ، وصدَّ منهُ ضجَّ، وبالوجهين قرئ {إذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ}[٩٠]، والأصل صدّهُ عنهُ يصدّهُ بالضّمّ فقط لتعديهِ، ولكونهُ أصله جَاءَ الضّم مع الكسرِ فيهِ."[٩١].

حكم الوجه عند العلامة إطفيش :

وهذا الحكمُ التّقُويميّ استعملهُ العلامة إطفيش في شرحه للاميّة الأفعال فِي أكثر مِن مُوضِع مُختلِف، مرة مُنفرِداً، ومرة مع الأحكامِ التّقويميّة الأخرى مثل: (ووجه)[٩٢]، و(هذا الوجه أولى)[٩٣]، و(ولا وجه لهُ)[٩٤]، و(الحق في وجهِ التّضعِيف)[٩٥]، و(يجوز الوجهَان)[٩٦]، و(أحفظْ الوجهِين)[٩٧]، و(لم يحكمُوا بالوجهين)[٩٨]، و(فيهِ ثلاثة أوجه)[٩٩]، و(جوَاز الأوجه الثَّلاثة)[١٠٠].

ومن هذهِ الأحكام التي اصدرهَا العلامة إطفيش مستعملاً مصطلح (الوجه) في مسألة نقل الفتحة إلى فاء الكلمة، وكذلك الحذف في الماضي، والمضارع، والأمر المفتوح، فقال: " ووجه قلّة الحذف فِي المَاضِي المفتُوح، وقلّة الحذف مع النّقلِ فِي المضَارعِ المفتُوح، وقلّة النّقل وحذف العين وهمزة الوصل في الأمرِ المفتُوح، أنّ ذلك تخفيف للخفيفِ، لأنّ المفتُوح خفِيف فلَا حَاجة إلى تخفيفهِ"(١٠١).

ولم يتطرقْ ابن النَّاظم لهذا الحكم المذكور في شرحه للامية الأفعال(١٠٢)،وقد كان العلامة إطفيش موافقا لرأي بحرق اليمنيّ في شرحه فتح الأقفال (١٠٣) .

كمَا استعملَ العلامة إطفيش مصطلح (الوجه) للحكم على مسألة تحتملُ رأيَان أيّ الوجهين كمَا فِي مسألةِ المَزيد الثَّلاثِي غير الملحق مِن الموازن، فقَالَ: " فأنّ قُلتَ: فقدْ قَالُوا: أخرجَ إخرَاجاً، كمَا قَالَوا: دحرج دحرَاجاً. قلتُ: أجِيبُ عنهُ بِوجهِين: الأول: أَنَّ الاعتبَارَ إنّمَا هُو بِالفِعَالة لإطرَادهَا، وعمُومهَا فِي جمِيع صور فعلل، وَأمّا الفِعلَال فلا اعتداد به، وإنّما هو دخيل فيه غير مُطَّرد إيّ غير مقيس. والثَّاني: أَنَّ الشّرط توافقُ المصَادر أجمع أيّ ولم يجيءْ الفعللة فِي مصدر أخرجَ كمَا جَاءَتْ فِي مصدرِ دحرج "(١٠٤).

وفي تتبع شروح اللامية تبين أنَّ ابن النَّاظِم لم يتناوله، وكذلك لم يردُّ عند بحرق اليمنيّ فِي فتحِ الأقْفَال وحلّ الإشْكَال على شرحِ لاميَّةِ الأفْعَالِ، ولم أجده فِي فتح المتعالِ على القصيدة المُسمَاة بِلاميَّةِ الأفْعَال لِحمد الصّعِيديّ .

ومن استعمالات هذا الحكم عند العلامة إطفيش فِي مَسألة إظهَار حركة الفعل المُضعّف عند اتْصَال ضَمَائر الرّفع البَارِزة بهِ، التي يقول فيها: " فِيهِ ثلَاثة أوجه:

الأولى: وهو الأصل المُتفق عليهِ استعماله تاماً نحو: ظَلِلْتُ بفتح الظّاء وكسر اللام، بعدها وسكون اللَّام الأخيرة.

الثَّاني: حذف عينه مع سلب حركة الفاء، ونقل حركة العين اليها نحو: ظِلْت بكسر الظّاء وسكون اللام الأخيرة التي هي لام الكلمة ، وحذف اللام الأولى التي هي عين الكلمة بعد نقل حركتها، وهي الكسرة إلى الظّاء، وهو فاء الكلمة، فكسرتْ الظّاء بعد أنّ كانتْ مفتوحة، وإنّما حذفتْ للتخفيف، ونقلتْ حركتها استبقاء لها، ودلالة عليها.

الثالث: حذف عينه بدون نقل حركتها للفاء، فتبقى الفَاء مفتوحة، وسبب الحذف التخفيف، فالمحذوف هنا عين الكلمة وحركتها نحو: ظَلْتُ بفتح الظَّاء، وسكون اللَّام، وهي الأخيرة، واللَّام الأولى التي هي عين الكلمة محذوفة مع كسرتهَا، والمحذوف في الثَّاني حركة الفَاء، وعين الكلمة فقط دون كسرتهَا، لبقائهَا فِي الفَاء نقلاً "(١٠٥). ومَا جَاءَ بِهِ العَلامة إطفيش في هذِهِ المَسألة، كَانَ مُوَافق لمَا ذَكره بحرق اليَمنيّ فِي فتحِ الأقْفَالِ (١٠٦).

الخاتمة:

– يعد شرح لاميّة الأفعال لمحمد بن يوسف أطفيش من أكبر الشروح ،إذ يُلاحظ فيه كثرة التعليقات ، والأحكام، والاسهاب في شرح المسائل الصرفية، وقد جاء على أربعة اجزاء

– إنّ الحُكم التّقويميّ الصّرفِيّ يكون متمثلاً بِالمسألة التي أُطْلق الحُكم التّقويميّ عليها، فإنْ كَانَتْ المسألة صرفِية عُدَّ هذا الحُكم صرفِياً، وإنْ كَانتْ نحويّة، فهُو حُكم نحويّ، وإن كان لغويا عدّ الحكم لغويا، وقدْ يكونُ هنَاك ثمّة فَارِق آخر بين الأحكام وهُو حَاصِل مِن المعيَار الّذي أوجد الحُكم فَالمعيَار الصّرفِي قدْ يختلفُ عن النّحويّ، ويختلف عن اللغويّ.

– من يتابع أحكام التقويميّة الصرفيّة لمحمد بن يوسف أطفيش ويوازنها مع أحكام الشرّاح الآخرين يجده لم يأتي بحكمٍ تقويميّ جديد ؛ وذلك لتأخر هذا الشرح عن الشروح الأخرى التي اشبعت المسائل الصرفيّة بالأحكام المعللة، وغير المعللة.

– ساهمت ثقافة والِدي محمد بن يوسف اطفيش في نشأته العلميّة، وكان نتاج ذلك الكثير من المؤلفات التي أثرت المكتبات العربية.

– اشتغال محمد بن يوسف أطفيش في تدريس العربية وعلومها ، جعله يعرض مسأل الصرف بدقة محللا اياها، عارضها لأحكامها، مستشهدا لمسائلها.

– انماز أسلوبه في عرض الأحكام بالوضوح ، والدّقة بالضبط بالكلمات، وهذا واضح من خلال النصوص الموثقة في البحث.

– إذ لم يكتف بإطلاق الأحكام التّقوِيميَّة، وإنما **كان يعرّفها ويوضّح مفهومها ، وينقل آراء العلماء في ماهية الحكم في صفحات متفرقة بحسب ما يتطلبه الشرح.**

– انماز شرحه من بين الشروح الأخرى ب**كثرة اطلاق الأحكام** التقويميّة الصرفيّة.

– قد **تجده يجمع أكثر من حكم في المسألة الصرفية الواحدة ، فمثلا حكم الكثير وارادفه بحكم الغالب، وغيره...الخ.**

– **أوقد يتفق مع أحد الشراح بالحكم التقويميّ الصرفيّ، فيَطلق إطفيّش الحُكم الّذِي يكُونُ مُتفقًا مَع مَا ذَكره أحد الشّراح** اللاميّة.

– **ومن منهجه أيضا في عرض الأحْكَام التّقوِيمِيَّة للمسألة الصّرفيَّة، عدم ذكر علّة التقويميّ على الأغلب**

– **وقد وجدنا أنَّ العلامة إطفيّش فِي إطلاقهِ للأحْكَامِ الصّرفيَّة غالبا ما يتّبعَ المُعجمِيين، والصّرفِيين فِي بيانِ نوع الحُكم المُرتبط بِالمسألة الصّرفيّة**

–**استعماله صيغ مختلفة للحكم الواحد مشتقة من أصل واحد، فمثلا (قيس)**، عند ذكره لحكم القياس تجده يعبّر بأشكالٍ، ومفردات مختلفة جميعها تدل على الحكمِ نفسه.

الهوامش...

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربيّ، كارل بروكلمان: ٢٧٥/٥ .
(٢) البُلغَة في تراجم أئمة النّحو واللّغة، الفِيروزآباديّ (ت٨١٧هـ) تح: حسان أحمد المصريّ:٢٧٠
(٣) فِي علوم اللّغة وأنواعها، السّيوطِيّ (ت٩١١هـ) تح: فؤاد علي مَنصُور: ٤٦٨/٢ .
(٤) البِداية والنهاية، بن كثير (ت٧٧٤هـ) الناشر: ٢٦٧/٣ .
(٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدّمَامِينِيّ (ت٨٢٧هـ) تح: د. مُحمّد بن عبد الرّحمن بن مُحمّد المفدى:٢٧/١- ٢٩ .
(٦) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدّمَامِينِيّ (ت٨٢٧هـ) تح: د. مُحمّد بن عبد الرّحمن بن مُحمّد المفدى:٢٩١/٥ .
(٧) زُبدة الأقْوَال في شرح لامِيَّة أبنِية الأفْعَال، ابن النَّاظِم (ت٦٨٦هـ)، تح : ناصر حسين علي: ٢٣ .
(٨) شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، إطفيّش: ١/ ١١٨ .
(٩) شرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، إطفيّش: ١١٨/١ .
(١٠) المصدر نفسه والصفحة .
(١١) ينظر: ألفية ابن مالك في النَّحو وَالتَّصريف المسماةُ الخُلاصه في النَّحو، ابن مالك (ت٦٧٢هـ): ٥٤ - ٦٣.
(١٢) ينظر: شَرح الكَافيّة الشَّافيَّة، ابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هويدي: ٤ / ٢٢١٣ – ٢٥٢ .
(١٣) ينظر: شرح الكَافيَّة الشَّافيَّة: ٢٢٤٦/٤، وينظر: شَرْح لامِيَّة الأفْعَال، ابن النَّاظِم، تح: محمد جمران: ١٨٨.
(١٤) ينظر: شرح الكَافيَّة الشَّافيَّة: ٢٢٤٦/٤، وينظر: شَرْح لامِيَّة الأفْعَال، ابن النَّاظِم، تح: محمد جمران: ١٨٨.
(١٥) نَظْمُ لامِيَّةِ الأفْعَال، ابن مالك، كتبها وضبطها وراجعها، أبو مالك العوضي: ١.
(١٦) ذَكرَ المؤلف أنَّ علّة إثبَات الهمزة في إسمه التّمييز بينه، وبين اسم رسول الله صلى الله عليه وآله بِكتَابه كشف الكرب، تح: محمّد بن يوسف إطفيّش : ١/ ٢٦٣ .
(١٧) إطفيّش كلمة بربرية مركبة من ثلاث كلمَات (أطف) بمعنى أمسك ، (إيا) بمعنى أقبل ، و(آش) بِمعنَى كل، يُقالُ : أنَّ أحد أسلافه لقب بِهِ لِمناداته صديقاً له يدعُوه إلى الطّعام ، أنظر : الأعلام لخير الدّين الزّركلِي: ٨ / ١٥٦ .
(١٨) ينظر: كشف الكرب، تح: محمّد بن يوسف إطفيّش : ١/ ٢٦٣ .
(١٩) قطب الأئمة محمد بن يوسف إطفيّش، باحمد بن عيسى بوكرموش: ٦٣ .
(٢٠) نفحات من السير، بكير سعيد أغوشت: ١٠٨ .
(٢١) ينظر : مُعْجم المُفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ، عادل نويهض : ٢ / ٦٥٨ .
(٢٢) آراء الشّيخ محمّد بن يوسف إطفيّش العقدية، مُصطفَى بن النَّاصر وينتن، المطبعة العربيّة، نهج طالبِيّ أحمد : ٢٥ .
(٢٣) ينظر: معجم أعلام الجزائري في صدر الإسلام حتى منتصف القرن العشرين، عادل نويهض :١٩٠ .

(٢٤) آرآء العلامة إطفيّش العقدية : ٢٧ .
(٢٥) جمهرة اللّغة، بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ) تح: رمزي منير بعلبكي الناشر: ٦٦٤/١ .
(٢٦) معجم مقاييس اللّغة: بن فارس الرَّازيّ (ت٣٩٥هـ) تح: عبد السلام محمد هارون: ٩١/٢ .
(٢٧) لسَان العرب، ابن منظور(ت٧١١هـ)، مادة (حكم): ١٤١/١٢.
(٢٨) ينظر: كشّاف اصْطلاحَات الفنون، التَّهَانويّ (ت١١٥٨هـ)، تح: أحمد حسن بج: ٥٠٩/١ .
(٢٩) معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة: ٦٥.
(٣٠) المعجم المفصل فِي النّحو العربِيّ ، عزيزة فوال: ٤٩٧/١ .
(٣١)الخصائص ، ابن جني: ٤١/٢.
(٣٢) سورة فصلت، من الآية: ٦ .
(٣٣) سورة البينة، من الآية: ٥ .
(٣٤) سورة الفرقان، من الآية: ٦٧ .
(٣٥) الصّحَاح تاج اللّغة وصحَاح العربِيَّة، الجوهري (ت٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار : ١٠١٧/٥ .
(٣٦) الأسراء، من الآية: ٩ .
(٣٧) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (حكم): ٢/ ١٢٩ .
(٣٨) الكتاب : ١ / ٢٥ – ٢٦ .
(٣٩) الاقتِرَاح فِي أصُول النّحُو وجدله، السُّيُوطِيّ (ت٩١١هـ) تح: د. محمود فجال: ٤٧ .
(٤٠) ينظر : الاقتراح في أصول النحو وجدله، السّيوطِيّ: ٤٧ – ٥٤ .
(٤١) المصدر نفسه : ١/ ٢٩٧ ، ٣ / ١٦٦ .
(٤٢) شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، إطفيّش: ٣/ ١٨٢ – ١٨٣ .
(٤٣) المصدر نفسه: ١/ ٢٩٧ .
(٤٤) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٦ .
(٤٥) ينظر: أوضح المسَالك إلَى ألفِية ابن مَالِك، جمَال الدّين هِشَام (ت٧٦١ هـ)، تح: يوسف محمد البَقَاعِيّ: ١/ ١٢ .
(٤٦) شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، إطفيّش: ٢٩٦/١ .
(٤٧) ينظر: الخصَائِص، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): ١/ ٩٩.
(٤٨) شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، إطفيّش: ١/ ٢٩٧ .
(٤٩) شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال ، إطفيّش: ١/ ٢٩٧ .
(٥٠) المصدر نفسه: ١/ ١٩٧ .
(٥١) المصدر نفسه: ١/ ٢٩٦ .
(٥٢) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٦ .
(٥٣) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٦ .
(٥٤) المصدر نفسه: ٣/ ١٦٦
(٥٥) المصدر نفسه: ٣/ ١٨٢
(٥٦) المصدر نفسه: ١/ ٥٨ .
(٥٧) المصدر نفسه: ٢/ ٧٨ .
(٥٨) ينظر: شَرحُ لامِيَّة الأفعَال ، إطفيّش: ٢/ ٢٨٠ – ٢٨١ .
(٥٩) ينظر: خُلاصَة الأقْوَال علَى شَرح لامِيَّة الأفْعَال، لابن النَّاظِم، تح: أحمد المغِينِيّ: ٤٣ .
(٦٠) ينظر: فتحُ الأقْفَال وحلّ الإشْكَال، بحرق اليمنِيّ، تح: مُصطفَى النّحَاس: ١٤٢ ، فتحُ المتعَال عَلى القصِيدة المُسمَاة بِلامِيَّة الأفعَال، حمد الصّعِيدِيّ، تح: إبراهِيم البعِيمِيّ : ٢٤٣ .
(٦١) شَرحُ لامِيَّة الأفعَال، إطفيّش: ٣/ ٢١٢ – ٢١٣ .
(٦٢) ينظر: فتحُ الأقفَال وحلّ الإشْكال، بحرق اليمنِيّ : ١٦٨ – ١٦٩ .
(٦٣) شَرحُ لامِيَّة الأفعَال، إطفيّش :٢/ ١٢٨ .
(٦٤) خُلاصَة الأقوَال عَلى شَرح لامِيَّة الأفعَال، ابن النَّاظِم، تح: أحمد المغينِيّ : ٣٨ .
(٦٥) ينظر: فتحُ الأقفَال وحلّ الإشْكال، بحرق اليمنِيّ تح: مُصطفَى النَّحَاس : ١١٣ .
(٦٦) فتحُ المتعَال على قصِيدة المُسمَاة بِلامِيَّة الأفْعَال، حمد الصّعِيدِيّ ، تح: إبراهِيم البعِيمِيّ: ٢٢٨ .
(٦٧) العين، الفَراهِيدِيّ، باب (ضعف): ٢٨١/١.
(٦٨) التّعريفَات، الشريف الجرجانيّ: ١٢٤.
(٦٩) المزهر، السّيوطِيّ :١٦٩/١.
(٧٠) تهذيب اللغة، الأزهري، (بطش): ٢١٨/١١.
(٧١) ديوَان الأدب ممّا ألحقتْ بِهِ الهَاء: ١٣٦/١.
(٧٢) شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، إطفيّش : ٣/ ١٢ .

(٧٣) المصدر نفسه: ١/ ٢٩٧، ٣/ ١٦٦ .
(٧٤) شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، إطفيّش: ٣/ ١٨٣ .
(٧٥) الكِتَاب، سِيبويه، تح: عبد السّلام هارون: ٢٦/١.
(٧٦) المصدر نفسه:٢٧٨/١.
(٧٧) شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، إطفيّش: ٣/ ١٨٨ .
(٧٨) المصدر نفسه: ١/ ١٧٢ .
(٧٩) شرح لامية الأفعال، لإطفيّش : ١ /١٥، ٢٥٢،٢٩٥، ٩/٢، ٣٣، .
(٨٠) المصدر نفسه: ١ / ٧٠ .
(٨١) المصدر نفسه: /١ ١٢٣ .
(٨٢) المصدر نفسه: ١/ ١٨٦.
(٨٣) المصدر نفسه: ١ / ٢٦٦.
(٨٤) المصدر نفسه: ١ /٢٩٦.
(٨٥) المصدر نفسه: ١ / ٢٩٦.
(٨٦) المصدر نفسه: ٢ / ٩.
(٨٧) المصدر نفسه : ١٠/٢ - ١٢.
(٨٨) فتح الأقفال وحل الإشكال في شرح لامية الأفعال، بحرق اليمنيّ : ٧٨ -٧٩.
(٨٩) فتح المُتعَال في شرحِ القصيدةِ المسماة بِلامِيَّةِ الأفْعَالِ، حمدِ الصعيديّ :٢٠٥ .
(٩٠) الزخرف، من الآية: ٥٧.
(٩١) شرح لامية الأفعال، لإطفيّش : ٤٢/٢ .
(٩٢) شرح لاميّة الأفعال، لإطفيّش : ٥٦/٢، ٤٧، ٨٥/٣، ١٦٥.
(٩٣) المصدر نفسه: ٢٤٣/٢ .
(٩٤) شرح لامية الأفعال، إطفيّش : ١٧٣/٣ .
(٩٥) المصدر نفسه: ٢١٤/٢ .
(٩٦) المصدر نفسه: ٢١٩/١، ٢٢٢، ٢/ ٤٧، ٤٨، ٨٢ ، ١٣٥ .
(٩٧) المصدر نفسه: ٤٢/٢ .
(٩٨) المصدر نفسة: ٤٦/٢ .
(٩٩) المصدر نفسه: ٥٤/٢، ٦٨ .
(١٠٠) المصدر نفسه: ٣/ ١١٦ ، ١٣٤ .
(١٠١) المصدر نفسه: ٢/ ٥٦، ٥٧.
(١٠٢) شرح بدر الدين على لامية الأفعال، لابن النَّاظم: ٣٥ ٣٧ .
(١٠٣) فتح الأقفال وحل الإشكال : ٩١ .
(١٠٤) شرح لامية لأفعال، لإطفيّش : ٣ /٣٣.
(١٠٥) شرح لامية الأفعال، إطفيّش : ٥٤/٢ -٥٥.
(١٠٦) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال : ٩١.

ثبت المصادر، والمراجع :

- آرآء العلامة إطفيّش العقدية، مُصطفَى بن النَّاصر وينتن، المطبعة العربيّة، نهج طالبي أحمد – غرداية، الجزائر، ١٩٩٦م .
- أوضح المسَالك إلَى ألفِية ابن مَالِك، جمَال الدّين هِشَام (ت٧٦١ هـ)، تح: يوسف محمد البَقَاعِيّ، أبو محمّد، جمَال الدّين، أبن هِشام (ت٧٦١هـ)، تح: يوسف الشّيخ محمّد البقَّاعي، النَّاشر: دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، م .
- ألفية ابن مالك في النَّحو وَالتَّصريف المسماةُ الخُلاصه في النَّحو، ابن مالك (ت٦٧٢هـ): أبو عبد الله محمّد جَمَالُ الدّين بن عبد الله بن عبد الله بن مَالِك الأندلسِيّ (ت٦٧٢هـ)، تح: سُليمانُ بن عبد العزيز بن عبدِ الله العُيُونِيّ، الرياض، مكتبة دار المنهَاج لِلنشر والتّوزيع
- التّعريفَات، الشّريف للجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، تح: محمّد صديق المنشاوي، محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدّمَامِينِيّ (ت٨٢٧هـ) د، محمّد بدر الدّين بن أبي بكر بن عمر الدّمامينِيّ، تح: الدّكتور محمّد بن عبد الرّحمن بن محمد المفدى أصل هذا الكتاب: ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- تهذيب اللغة، الأزهرِيّ (ت٣٧٠هـ)، أبو منصور بن أحمد تح: عبد السّلام هَارون، دار المصريّة لِلتأليف، والنّشر، القَاهرة، ١٩٦٦م.
- جمهرة اللّغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت٣٢١هـ) تح: رمزي منير بعلبكي النَّاشر: دار العلم للملايين بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الخصَائِص، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر، دـ ت..
- خُلاصَة الأقْوَال علَى شَرحِ لامِيَّة الأفْعَال، لابن النَّاظِم، تح: أحمد المغِينِيّ، دـ ت.
- زُبدة الأقْوَال في شرح لامِيَّة أبنِية الأفْعَال، ابن النَّاظِم (ت٦٨٦هـ)، تح : ناصر حسين علي: ابن مَالك، تَأليف ابن النَّاظِم بدر الدّين محمّد بن محمّد الطَّائيّ (ت٦٨٦هـ)، تح: ناصر حسين علي، دار سعد الدّين، دمشق، ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩م.
- شَرح الكَافيّة الشَّافيَّة، ابن مالك، محمّد بن عبدالله، ابن مالك الطَّائيّ الجيانيّ، أبو عبد الله جمال الدّين(ت٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، النَّاشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، وأحياء التّراث الإسلاميّ، كليّة الشّريعة، والدّراسَات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م
- شَرْح لامِيَّة الأفْعَال، ابن النَّاظِم، تح: محمد جمران، بيروت ،دار قتيبة، ١٩٩١م.
- شَرْحُ لامِيَّة الأفْعَال، محمّد بن يوسف أطفيّش (ت١٣٣٢هـ)، سلطنة عمان، ١٩٨٦م.
- الصّحَاح تاج اللّغة وصحَاح العربيَّة، الجوهري (ت٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور عطار
- فتحُ الأقفَال وحلّ الإشْكَال بِشرح لامِيّة الأفْعَال المشهور بِالشّرح الكبير، جمال الدّين محمّد بن عمر المَعروف ببحرق (ت٩٣٠هـ)، تح: د. مُصطفَى النّحاس، النَّاشر كليّة الآداب ـ جامعة الكويت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- فتحُ المتعَال على القصِيدة المُسمَاة بِلاميّة الأفْعَال، لِحمد بن محمّد الرّائقِيّ الصّعِيدِيّ المَالكِيّ (ت١٢٥٠هـ)، تح: إبراهِيم بن سليمان البعيمي، النَّاشر: مجلة الجَامعة الإسلاميَّة بِالمدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ.
- قطب الأئمة محمد بن يوسف إطفيّش، باحمد بن عيسى بوكرموش، مكتبة الضَّامريّ ، سلطنة عمان ، المطبعة العربيّة ، نهج طالبي أحمد ، غرداية.
- كشَاف اصطلاحات الفنون، محمّد بن علي التّهانوِيّ (ت١١٥٨هـ)، تح: أحمد حسن ، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- كشّف الكرب، تح محمّد بن يوسف إطفيّش ، سلطنة عمان وزارة التّراث القوميّ، والثّقافِيّ، ط١، سنة ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.
- لسان العرب، ابن منظور ت(٧١١هـ)، دار صادر للطباعة، والنّشر بيروت لبنان ط١، ١٩٩٧م.
- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدين السُّيُوطي(ت٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.
- معجم المصطلحات النّحويّة، والصّرفيّة، د. محمد سمير اللّبيديّ، مؤسسة الرّسالة، دار الفرقان، ط١، ١٩٨٥م
- مُعْجم المُفسّرين من صدر الإسلام حتى العصر الحَاضر، عادل نويهض ، قدّم له الشّيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثّقافية للتأليف والتّرجمة والنّشر، ط٣، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- المُعْجم المفصل في النّحو العربيّ، عزيزة فوال، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م .
- مُعْجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازيّ، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السّلام محمّد هارون النّاشر: دار الفكر عام النّشر: ١٣٩٩هـ =١٩٧٩م.